الفصل الأول

علم الاقتصاد ومجالاته

مقدمة

أولا – مفهوم الاقتصاد

ثانيا – مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية

ثالثا – أسباب الاهتمام بدراسة علم الاقتصاد

رابعا – مجالات علم الاقتصاد

خامسا – علاقة الاقتصاد بالأنظمة الاجتماعية الأخرى

سادسا – طبيعة الاقتصاد القومى

سابعا – مظاهر التنمية الاقتصادية

ثامنا – القضايا التى تثيرها المشكلة الاقتصادية

تاسعا – تفسير النمو والتنمية الاقتصادية

obeikandl.com

الفصل الأول

علم الاقتصاد ومجالاته

مقدمة :

إن تنمية رأس المال البشرى العربى وما يتوفر له من خدمات وما يتطلع إليه من معان فى الحياة ، تمثل لب اقتصاديات التعليم فى الوطن العربى ، باعتبار أن الإنسان العربى بعمله وقدرته وعمله يمثل جوهر بناء هذه الأمة وغايتها ، والذى من أجله رسمت السياسات ووضعت الخطط بأبعادها الشاملة، لاستثمار جهوده الفكرية والجسدية والمعنوية لتحقيق أهدافها المنشودة وسط نفوذ وقوة ثورة المعرفة وتكنولوجيا العصر .

وأن عملية التنمية الاقتصادية تعني أكثر من ذلك فهي العملية التي تستهدف أحداث تغييرات هيكلية في بنية الاقتصاد القومي تجعله أكثر قدرة علي الإنتاج بحيث يتحقق من خلال هذه العملية زيادة مستمرة في متوسط إنتاجية الفرد أو قدرات المجتمع علي الإنتاج تمكنه من توفير الاحتياجات السلعية المختلفة للمجتمع وعليه فالنمو الاقتصادي جانب من مكونات عملية التنمية الاقتصادية ونتيجة له وقد يحدث نمو اقتصادي دون أن يرتبط ذلك بتنمية اقتصادية . فمن الممكن تحقيق نمو سريع في متوسط دخل الفرد الحقيقي أو في مجمل الناتج القومي للمجتمع دون أن يواكب ذلك تنمية اقتصادية فقد يتحقق نمو في الدخل القومي نتيجة اكتشاف موارد جديدة في المجتمع لم تكن موجودة من قبل أو نتيجة تحسن في مستوى الأسعار العالمية لسلعة من السلع أو نتيجة زيادة في الإنتاج الزراعي بسبب توافر مناخ معين أو ارتفاع مفاجئ في قطاع السياحة نتيجة اضطراب اجتماعي أو سياسي في بلد آخر دون حصول تغييرات هيكلية في بنية الاقتصاد تجعله أكثر قدرا علي

الإنتاج . فالتنمية تحدث نتيجة تغيرات وتبدلات عميقة وواسعة ولا تتم سوى عبر جهد مستمر ودؤوب لفترة طويلة وهي لا تتم بالمصادفة وإنما عبر إرادة مجتمعية واعية يشترك فيها المجتمع كله بمختلف فئاته وقطاعاته .

التنمية في قطاع معين لا تتم إلا بتكاملها مع بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى فالتنمية في قطاع الزراعة ترتبط بالتنمية في قطاع الصناعة والتنمية في قطاعات الاقتصاد كلها مرتبطة بالتنمية في قطاعات الصحة والتعليم والإسكان وأن التغيرات الهيكلية في بنية الاقتصاد هي تغيرات شاملة يمتد أثرها وتفاعلها مع القطاعات الأخرى في المجتمع وأن التغيرات الهيكلية في بنية الاقتصاد ترتبط بنظام قيمي وتنظيمات اجتماعية وقوى حضارية يلعب فيها العلم والتكنولوجيا والنسق الاجتماعية بما فيها التعليم والإدارة السياسية وغيرها . لذلك فإن الحديث عن التنمية الاقتصادية لا ينفصل عن الحديث عن التنمية الاجتماعية والثقافية أو التعليمية . أو بمعنى آخر فإن التنمية الاقتصادية جانب مما نسميه التنمية الشاملة أو التنمية الاقتصادية الاجتماعية وبذلك يكون تعريف التنمية الشاملة الاقتصادية والاجتماعية بأنها عملية مجتمعية واعية وموجهة لإيجاد تحولات هيكلية في المجتمع بمختلف قطاعاته ونشاطاته تستهدف تحقيق زيادة في الإنتاجية والإنتاج وارتفاع في مستوى الخدمات وتحقيق نوعيه أفضل من أساليب الحياة وهي عملية تزيد من قدرة المجتمع علي الانطلاق الذاتي وتعبئة جهوده المختلفة المادية والبشرية لتحقيق أهدافه ومن وحي قناعا ته وضمن إطار قيمه وثقافته إن التنمية الاقتصادية الاجتماعية الشاملة عملية ترتكز علي إرادة مجتمعية ذات غايات واضحة . تستجيب لها إرادة سياسية ملتزمة تستهدف رفع قدرات المجتمع وأفراده وتمكينه من مواصلة نموه الحضاري .

وأن التعليم هو المصدر الرئسى لتكوين المهارات الفنية المتخصصة

العالية فى الموارد البشرية باعتبارها أهم الموارد المطلوبة لإحداث التنمية ، وإن ربط التعليم بالنمو الاقتصادى مطلب سليم دون شك وهدف أكدت عليه الدراسات الاقتصادية والتربوية فى السنوات الأخيرة ووضع له التخطيط الاقتصادى والتخطيط التربوى أصوله وتقنياته ولكن هذا الهدف يصبح غير مجدا إذا لم تجعل غايته تكوين الإنسان المبدع المجدد القادر على أن يجعل من تربيته وثقافته عنصر مقالا فى تنمية الاقتصاد معا .

ولقد تزايد الاهتمام بعلم اقتصاديات التعليم منذ الستينات من هذا القرن حيث كان اهتماما متزايدا على صعيد المؤسسات التعليمية وكذلك على صعيد الإدارات التربوية فى العديد من الدول .

وفى عهد الانفجار التعليمى الذى يعيشه العالم حاليا وفى ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التى تعيشها معظم دول العالم النامى تبدو الحاجة أكثر إلحاحا لترشيد الإنفاق على التعليم بهدف تحقيق أفضل عائد فردى واجتماعى وتنموى له خاصة فى ظل الظروف المحددة للموارد المالية لهذه الدول وما يتطلبه ذلك من ضرورة حسن توزيع الاستثمارات فيما بين رأس المال المادى من جهة ورأس المال البشرى من جهة أخرى .

ومع تقدم العلم والتكنولوجيا وزيادة ثروة الأمم ودخلها القومى زادت المبالغ التى تنفق على التعليم زيادة كبيرة مما دعا الاقتصاديين ورجال التربية المهتمين بهذه الناحية إلى التفكير فى مدى عدالة هذا الإنفاق ومدى تمشيه مع سياسة الدولة المالية وحرضها على إنفاق مالها من المشروعات التى لها عائد اقتصادى وقد أدى هذا كله إلى البحث فى العائد الاقتصادى للتربية وقد تنوعت هذه الحسابات وكان لكل باحث على قلتهم طريقة فى حسابه ، وما زال ميدان اقتصاديات التعليم من الميادين البكر نسبيا فقد ظل رجال الاقتصاد زمنا

طويلا يغفلون التعليم كعامل أساسى فى التنمية الاقتصادية ولعل ذلك كان راجعا إلى صعوبة قياس العائد الاقتصادى من العملية التعلمية بنفس الدقة التى يقاس بها العائد من عملية اقتصادية ، إلا أنه اتضح أن النمو الاقتصادى يتطلب توفير الأيدى العاملة المدربة التى تقوم بعملية الإنتاج وتنمية الموارد البشرية هى صناعة التعليم .

ومن هنا تغيرت النظرة وبدأ الاقتصاديون ينظرون إلى اقتصايات التعليم على أنه استثمار فى الموارد البشرية وبالتالى بدأوا يقيسون العائد الاقتصادى فى التعليم بنفس الأدوات والوسائل التى يقيسون بها العائد من أى مشروع استثمارى وقد حاول الاقتصاديون أن يقدروا ويقيسوا مدى إسهام التعليم فى النمو الاقتصادى وقد اصطفوا لهذه الغاية طرائق عديدة تكاثرت وتنوعت ، وقد جرت محاولات متعددة لحساب عائد التعليم لكن الصعوبة الجوهرية فيها بطبيعة الحال هى تحويل عائد التعليم إلى تقديرات نقدية ولو نظرنا إلى بعض الدراسات الخاصة بحساب عائد التعليم لوجدنا أنها تلقى ضوءا واضحا على نوع المناهج التى يمكن استخدامها فى حساب هذا العائد وذلك رغم الصعوبات المتنوعة التى تعترض مثل هذا الحساب .

إلا من العلاقة الوثيقة بين التعليم وبين عوامل الإنتاج تتضمن بالضرورة الكشف عن مسئوليات التربية فى المجال الاقتصادى ، وخاصة فى مجتمعنا العربى الذى يأخذ بأسباب التقدم فى الوقت الذى تموج فيه الأرض العربية من المحيط إلى الخليج فى وقتنا الحاضر بألوان من التحديات والصراعات التى لا يكاد يسلم منها جانب من جوانب الحياة فيها .

أولا – مفهوم الاقتصاد :

يعتبر علم الاقتصاد كغيره من العلوم التى انشقت حديثا مستقلة

بنفسها منفردة بذاتها متميزة عن غيرها فى مناهج البحث ووسائل الدراسة وطرق القياس ، ويعنى هذا أن علم الاقتصاد كان قبل غيره من العلوم مختلطا بعديد من المعارف التى كان يعالجها العالم او المفكر ويتلقاه الدارسون .

وعلم الاقتصاد علم اجتماعي يعالج جانبا من جوانب النشاط الإنسانى، وبالمقارنة مع غيره من العلوم الاجتماعية كلعم الاجتماع وعلم النفس مثلا نجد أنه أكثر تحديدا فى مجاله وأشد قابلية لأن يكون موضوعا للتجربه العلمية ، ومما لا شك فيه أنه يتداخل مع غيره من العلوم الاجتماعية إلا أنه على متخصص يمكن تحديد المعالم الرئيسية لمجاله ، وعلى الرغم من أن الظواهر الاقتصادية حديثة نسبيا ، فيكاد يجمع الاقتصاديون على أن أسلوب البحث العلمى فى الاقتصاد لم يبدأ إلا بظهور كتاب آدم سميث فى عام 1776 فى طبيعة وأسباب ثورة الأمم .

وكلمة اقتصاد أو اقتصاديات تنطوي علي عملية إنتاجية ما فليس هناك من أي فرع من فروع الاقتصاد دون عملية إنتاجية والعملية الإنتاجية لا تعني بالمنتجات العينية فقط إذ قد يكون الناتج خدمة ما كما هو الحال في قطاع المصارف والسياحة علي سبيل المثال ومن ناحية ثانية فإن العملية الإنتاجية أيا كانت مجالاتها لها عوامل ثابتة متعلقة بالمدخلات (Inputs) والمخرجات (Outputs) فمدخلات العملية الإنتاجية تتكون من العناصر البشرية والعناصر المادية – مالية وعينية - بهدف إنتاج سلعة أو خدمة ما حيث تقاس بقيمة اقتصادية معينة تتمثل بالثمن أو التكلفة في بعض الأحيان وأما مخرجات العملية الإنتاجية فهي تلك السلعة أو الخدمة التي تنتج والتي هدفت إليها العملية الإنتاجية فهي تلك السلعة أو الخدمة التي تنتج والتي هدفت إليها العملية الإنتاجية – بصرف النظر عن النوعية وتوفير الخدمات المجانية أو بسعر التكلفة – هو تحقيق عوائد مالية نظير استخدام واستغلال

عوامل المدخلات - وفي بعض الأحيان تتمخض العملية الإنتاجية عن مخرجات سالبة بمعنى أن المخرجات تفوق المخرجات من حيث القيمة النقدية ، وإذا كانت نتيجة المخرجات إيجابية فعندها يتحقق الربح من جراء استغلال الموارد البشرية والمادية

ولقد ورد في تاريخ الفكر الاقتصادي أكثر من تعريف لعلم الاقتصاد وكانت هذه التعاريف التي قام بها كبار الاقتصاديين خلال تطور هذا العلم تتحدد عادة بنظرتهم إلى نطاق المشاكل التي رأوا أن تتناولها الدراسة الاقتصادية .

إن من أقدم تعريفات علم الاقتصاد ذلك التعريف الذي ذكره الاقتصادي الإنجليزي (آدم سميث Adam Smith) في كتابه (دراسة في طبيعة وأسباب ثراء الأمم) المنشور عام 1776 وهو يقول : إن علم الاقتصاد " هو ذلك العلم الذي يهتم بدراسة الوسائل التي يمكن أن تزيد ثروة الأمم ، وهكذا كانت الثروة ووسائل زيادتها هي موضوع دراسة علم الاقتصاد .

وتطور الأمر بعد ذلك التعريف للاقتصادي الشهير (الفريد مارشال) في كتابه (مبادئ لاقتصاد) المنشور عام 1890 ، وهو يعرف علم الاقتصاد بأنه " دراسة للإنسان في أعماله التجارية اليومية ، وهو يتناول ذلك الجزء من حياة الإنسان المتعلقة بالنشاط الاجتماعي والمتصلة بكيفية حصوله على الدخل ، وهذا التعريف قد انتقل من مجال دراسة الثورة والإنتاج إلى دراسة الدخل والتوزيع .

وهناك تعاريف أخرى لهذا العلم ، فمثلاً الاقتصادي دافنبورت في كتاب " اقتصاديات المشاريع " سنة 1913 يركز اهتمامه على موضوع التبادل ومشاكله فيعرف الاقتصاد بأنه " ذلك العلم الذي يدرس الظواهر من وجهة

نظر الثمن .

ولكن هناك تعريف شائع الاستعمال قا" ـه الأستاذ روبنز في كتابه " طبيعة علم الاقتصاد ومعناه " سنة 1932 فهو يرى أن علم الاقتصاد يجب أن يدرس السلوك الإنساني كحلقة اتصال بين الأهداف والحاجات المتعددة وبين الوسائل النادرة ذات الاستعمالات المختلفة "

وأبرز ما في تعريف روبنز أنه يعتبر الاختيار صفة مميزة للسلوك الاقتصادي غير أنه قد عيب على هذا التعريف أنه وإن كان الاختيار عنصراً متأصلاً في السلوك الإنساني بوجه عام وأنه يجوز دائماً تفسير السلوك الإنساني على أساس التعبير عنه في صورة سلالم تفصيل إلا أن تعريف روبنز لم يبين لنا أية تفصيلات أو قرارات تدخل في نطاق علم الاقتصاد .

وقد عرف ميلتون فردمان علم الاقتصاد بأنه العلم الذى يبحث فى الطرق التى تمكن المجتمع من حل مشاكله الاقتصادية ؛ فالمشكلة الاقتصادية وفهم طبيعتها وطرق حلها هو موضوع الدراسة الاقتصادية فى معناها الواسع .

كما يعرف ساموبلسون علم الاقتصاد بأنه { دراسة الكيفية التى يختار بها الأفراد والمجتمع الطريقة التى يستخدمون بها السلع لغرض الاستهلاك الآن ومستقبلا على مختلف الأفراد والجماعات فى المجتمع

كما عرف أيضا علم الاقتصاد بأنه هو ذلك الفرع من العلوم الاجتماعية الذى يتوافر على دراسة سلوك الأفراد فى محاولاتهم لتوزيع الموارد النادرة ذات الاستعمالات البديلة بين الأهداف المتعددة وكيفية بذل هذه المحاولة عن طريق إجراء عمليات المبادلة فى السوق ، كما عرف أيضا الاقتصاد بأنه علم اجتماعى مثله مثل العلوم الاجتماعية الأخرى التى تعنى بدراسة السلوك الإنسانى الجماعى كعلم الاجتماع والإنثروبولوجيا وعلم السياسة وغيرها .

وموضوع علم الاقتصاد وهو ما يميزه عن العلوم الاجتماعية الأخرى أنه يعنى بدراسة الموارد أوالمصادر المنتجة النادرة ، ومعدلات الإنتاج ورأس المال والسلع وكذلك يعنى بدراسة العمليات والسلع والخدمات التى يجب إنتاجها وتحديد كمياتها ووسائل توزيعها بين أفراد المجتمع وبذلك فإن علم الاقتصاد هو علم اجتماعى لأنه يهتم بدراسة السلوك البشرى مثله مثل بقية العلوم الاجتماعية الأخرى .

ثانيا : مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

لم يأخذ موضوع من الموضوعات أو قضية من القضايا قدرا من الاهتمام والبحث والدراسة في العصر الحاضر كقضية التنمية فقد أصبحت هذه القضية موضوع علم خاص بها كما أصبحت موضوعا أساسيا من موضوعات علم الاقتصاد والاجتماع والتربية وغيرها وقد ساد في مطلع الستينات أن مفهوم التنمية والنمو الاقتصادي شيء واحد إلا أن رجال الاقتصاد وغيرهم يفرقون الآن بين النمو والتنمية والنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية .

فالنمو مفهوم يدل علي زيادة كمية أما التنمية فتعني بالدرجة الأولى تغيير في النوعية وعليه فالتنمية الاقتصادية تختلف اختلافا جذريا عن عملية النمو الإقتصادى فالنمو الإقتصادى يمكن تعريفة بأنه العملية الهادفة إلي خلق طاقة تؤدي إلي زيادة أو نمو في الاقتصاد خلال فترة من الزمن : ويقاس هذا النمو الاقتصادي بعدد من المؤشرات الكمية مثل زيادة الناتج القومي الحقيقي أو نصيب الفرد من الإنتاج القومي أو متوسط الدخل الحقيقي للفرد .

يختلف مفهوم النمو الاقتصادي عن مفهوم التنمية الاقتصادية بأن الأول عملية غير منظمة أو غير قصدية أما الثاني فهو عملية منظمة وقصدية ، ولذلك فالنمو الاقتصادي هو ما يحدث من تغيرات إيجابية في المجالات

الاقتصادية والاجتماعية بفعل الظروف والعوامل الطبيعية دون تدخل مقصود أو موجهة من جهة ما كالدولة مثلاً ، ويترتب على هذه التغيرات الإيجابية تحسن ملموس في الدخل الذي يحصل عليه الافراد نتيجة العمل أو المشاركة في الإنتاج وكذلك في إجمالي الدخل القومي .

أما التنمية الاقتصادية كمفهوم وكما عبر عنه محمد نوفل (1) يقوله :
" هي السياسات والإجراءات المقصودة والمخططة التي تهدف إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والإجتماعى والتي تقوم بإحداث تغييرات في هيكل الاقتصاد القومي، يقصد بها تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي يفيد منها غالبية أفراد المجتمع "

أما الموسوعة الاقتصادية فقد أشارات لمفهوم التنمية الاقتصادية كما يلي :-
" يقصد بها فقط زيادة الإنتاج ، وهذا يتضمن الزيادة في الناتج الكلى في بلد معلوم ، والزيادة في الناتج بالنسبة للفرد ، لكن ينبغي أن نلاحظ أن في الإمكان حدوث الأمر الأول دون أن يصحبه الثاني ، فإذا تعادل معدل الزيادة في كل من الناتج الكلى والسكان لما حدث تحسين في الناتج بالنسبة للفرد ، وإذا كانت الزيادة في السكان مثيلتها في الناتج الكلى انخفض الناتج بالنسبة إلى الفرد ، ومن هنا تتكشف أهمية ضبط التكاثر السكاني وإلا عصف بكافة الجهود التي تبذل لتحقيق التنمية ، كذلك ينبغي أن نلاحظ في الوقت نفسه أن الناتج الحقيقي وليس بقيمته النقدية ، وهو الذي له الأهمية في بيان درجة التنمية المتحقق "

ونلاحظ أيضاً أنه يمكن النظر إلى مفهوم التنمية الاقتصادية من منظور أشمل وهو " التنمية الشاملة على اعتبار أن التنمية الاقتصادية تعتبر أحد الأضلاع الهامة في مفهوم التنمية الشاملة .

" ثمة حقيقة تكاد تجمع عليها أدبيات التنمية في البلدان الساعية لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي ألا وهي أن عملية التنمية هي ديناميكية مستمرة تؤديها الجهود الإنسانية بغية الارتقاء بالوجود الإنسانى مادياً وحضارياً ، ومع كونها كذلك فلا بد من أن تنطلق من فلسفة تجسد رؤية كل مجتمع يقوم بها فتبرز خصوصياته وتبرز تضحياته بمجهوداته وبموارده النادرة تجاه تحقيق غايات المنشودة بهذه لرؤية "

وثمة ملاحظة هنا جديرة بالتسجيل وهى أن إدراك مفهوم التنمية الاقتصادية قد اختلفت بين مجموعة البلدان المتقدمة الصناعية والبلدان النامية ، فأن كانت الأولى قد أخذت بالبعد الشمولي فإن الثانية قد أخذت بالتفسير المادي لمفهوم التنمية الاقتصادية . وقد تكون الإشارات التي جاءت من الغرب الصناعي سببا في سوء فهم البلدان النامية للكيفية التي تتحقق بها التنمية الاقتصادية

ثالثا : أسباب الاهتمام بدراسة علم الاقتصاد والدراسات الاقتصادية .

يمكن أن نرجع أهم أسباب الاهتمام بدراسة علم الاقتصاد والدراسات الاقتصادية إلي ما يلي :-

إن أحد أسباب اهتمامنا بدراسة الاقتصاد هو أننا مواطنون نعيش داخل مجتمع وبهذه الصفة نجد أنفسنا نتساءل لماذا ندفع ضريبة للحكومة وما هي الأسس التي يتم بناء عليها فرض هذه الضريبة وكمواطنين نحن نتساءل أيضا لماذا لا توجد فرص عمل كافية في المجتمع ، ومتى سوف سيصبح مجتمعنا أكثر نموا وازدهارا ويختفي الفقر من بيوت الكثير من أفراد مجتمعنا إن كل هذه الأسئلة وكثيرا غيرها مما يدور في أذهان المواطنين تطرح الإجابة عليه في

مجال علم الاقتصاد .

إن السبب الثاني لاهتمامنا بدراسة الاقتصاد هو أن أحداث الساعة الاقتصادية تسترعى انتباه الناس وتحتاج إلي تفسير وكذلك فإن الحديث عن أسباب التضخم ونتائجه وارتفاع نفقة المعيشة يحتاج أيضا إلي تعليل والخروج بحلول ترضي جماهير الناس كل هذه الأمور تحتاج إلي ثقافة اقتصادية .

يؤمن كثير من الناس بأن المحرك الأساسي للعلاقات الإنسانية يتمثل في دوافع دينية أو اقتصادية أو غيرها من الدوافع وداخل هذه الدوافع العريضة من المذاهب نجد فرعيات معينة فهناك المذهب الاقتصادي الاشتراكي والشيوعي والرأسمالي وهناك فئات من الأفراد كل يتمسك بمذهب من هذه المذاهب ومن المفيد أن نذكر هنا أن كل صاحب مبدأ يلزمه أن يلم بقدر من المعرفة عن الاقتصاد ومذاهبه قبل أن يختار لنفسه طريقا ولعل الغالبية العظمى من أصحاب المبادئ والعقائد وهكذا تنشأ الحاجة إلي ضرورة دراسة علم الاقتصاد.

كما تبرز أهمية الدراسات الاقتصادية من زاوية أخرى وهو أن نوع النشاط الاقتصادي السائد في أي مجتمع هو الذي يحدد نظمه المختلفة سواء كانت تلك النظم سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية وإذا كنا نسلم بأثر الظروف والتطور الاقتصادي في تحديد النظم القانونية فإننا نسلم بأنها المؤثر الوحيد أو الغالب فلا شك أن استعداد كل شعب وتقاليده وارتباطاته الدينية ومثله وتطلعاته وتصوره لفكرة العدالة تلعب ضمن عوامل أخرى أيضا دورها الفعال في اختلاف النظم القانونية بغض النظر عن أوضاعه وظروفه الاقتصادية .

كذلك تبرز أهمية الدراسات الاقتصادية من زاوية أخرى وهي أن طبائع الناس وأسلوب تفكيرهم في كل مجتمع وليدة ظروفه الاقتصادية وتطوره الاقتصادي .

والواقع أن الفارق الأساسي بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات المتخلفة هو اختلاف مستوى النمو والتطور الاقتصادي .

ولا شك أن للظروف المادية اثرها وأن الحكم علي فرد من الأفراد أو شعب من الشعوب بعيدا عن إمكانياته المادية أو ظروفه الاقتصادية هو في نظرنا محاولة غير عادلة إلا أن لإرادة الإنسان وعقيدته السليمة الدور الفعال المؤثر في إحداث التغيير وتحقيق التقدم ومن هنا كان حرص الإسلام علي إعدادا النفوس أولا وترتيبها علي الأخلاق القويمة قبل كل شيء تلك هي نقطة البدء وأساس الانطلاق وحقا إنما الأفراد والأمم بالأخلاق وحسن المعاملة لا بالثروة والجاه أو التقدم المادي ، وإن ارتقاء الإنسان ماديا وروحيا رهن بارتقاء حالته الاقتصادية وإذا كنا نسلم بأهمية العامل المادي فإننا لا نسلم بأن توافره وحده يحقق الخير للمجتمعات البشرية بل لابد أن يكون ذلك مقرونا بالإيمان والعقيدة .

ومن هنا يمكن أن نقول لكي يتحقق لأي مجتمع الرقي والتقدم فإنه يتعين أن ندرك أن التقدم لا بد أن يكون كاملا بشقيه المادي والروحي .

رابعاً : مجالات علم الاقتصاد :

من أهم المجالات التى يعنى بها علم الاقتصاد ما يلى :

الاعتناء بالمجهود البشرى لإشباع الرغبات والحاجات عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد .

دراسة العلاقة بين حاجات الإنسان المتعددة وموارده المختلفة .

دراسة وتحليل ندرة الموارد .

البحث فى إنتاج وتوزيع السلع وكسب الأموال .

الاهتمام بنظام المقايضة وتبدل السلع وبالعلاقات الإنتاجية .

تلك هى على وجه التحديد أهم المجالات التى يعنى بها علم الاقتصاد وهى التى تميزه عن باقى العلوم الاجتماعية الأخرى كعلم مستقل بذاته . (مسيلم 2002 ، ص 27)

خامسا : علاقة الاقتصاد بالأنظمة المجتمعية الأخرى .

إن دراسة علم الاقتصاد هي " دراسة الجنس البشري في تصريف شئون حياته الخاصة عن طريق سلوكه سلوكا هادفا يحاول أن يواجه إمكاناته المختلفة من أجل الحصول علي متطلبات حياته وبقائه " وعرفنا كذلك أن علم الاقتصاد يهدف إلي توجيه عناصر الإنتاج المتوفرة لدى أي مجتمع إلي أفضل الاستعمالات الممكنة بغرض إنتاج أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع وفيما يلي ما يؤكد العلاقة الوطيدة بين الاقتصاد والمجتمع .

يبدأ الإنسان حياته كأحد أفراد العائلة معتمدا علي ما تقدمه له العائلة من دعم وتوجيه وينشط ويسلك سلوكا في حياته اليومية اقتصاديا واجتماعيا هادفا يعمل علي تحقيق أهداف اجتماعية اقتصادية يريدها الإنسان ولاتكتمل حياته بدونها .

إن سلوك الإنسان الاقتصادي هو سلوك مميز يحاول الإنسان من خلاله أن يقيم علاقات خاصة مع أفراد وجماعات كثيرة بغرض التوصل إلي إشباع أكبر قدر ممكن من رغباته وأهدافه .

إن بقاء المجتمع واستمراره يتطلب أن يكون لكل فرد دور أساسي يقوم به يسهم من خلاله في الحفاظ علي كيان المجتمع الذي نعيش فيه ولما كانت

أدوار أفراد المجتمع كثيرة ومتباينة فإنه يحتم وجود نوع من التنسيق بين تلك الأدوار عبر نظم ومؤسسات متعددة وبذلك فإن بقاء أي مجتمع واستمراره يعكس بالضرورة ترابط نظمه العامة وتكاملها ..

إن تدخل الإنسان في الحياة الاقتصادية من خلال النظم الاجتماعية الأخرى يعتبر ضرورة ملحة من أجل الحفاظ علي نوع من التوازن البناء في حياة المجتمع بوجه عام ولتحول بقدر الإمكان دون قيام أوضاع اجتماعية أو اقتصادية خاصة تقود إلي اختلال أوضاع المجتمع وتؤدي بالنتيجة إلي حدوث انهيار كامل لبعض أجزائه أو أهم مقوماته وهذا تتأكد العلاقة الوطيدة بين الاقتصاد والمجتمع وتصبح إمكانية فصل النظام الاقتصادي عن غيره من أنظمة المجتمع الأخرى فرضية بعيدة الاحتمال .

وعلي الرغم من أن النظام الاقتصادي يختلف عن غيره من النظم الأخرى العاملة في المجتمع فإنه يعمل في بيئة إنسانية تحوي في داخلها مجموعة أخرى من النظم الاجتماعية تشكل في مجموعها أهم العوامل التي تحدد شكل المجتمع بوجه عام وتعطيه أهم مميزاته الخاصة .

ولما كان سلوك الإنسان في حياته العادية سلوكا اجتماعيا واقتصاديا فإن النتائج الاقتصادية أو الاجتماعية التي تترتب علي قيام الإنسان بعمل ما هي بالتأكيد نتائج تفاعل عوامل اقتصادية واجتماعية يتعذر فصل بعضها عن بعض .

إن المجتمع بأكمله جزء من الاقتصاد فالعائلة كمؤسسة اجتماعية والمصنع كمؤسسة اقتصادية وأماكن العبادة كمؤسسات تسهم جميعها في تكوين الاقتصاد وتطويره لأن كل مؤسسة من المؤسسات السابقة كي تبقى وتستمر لا بد لها من الاشتراك في العملية الإنتاجية وربط المشاركين فيها بنوع

من الروابط الاجتماعية والأهداف المشتركة .

وإذا كان قيام عرض فعال يتوقف في الدرجة الأولى علي المكافأة المادية فإن قيام طلب فعال يتوقف بالدرجة الأولى علي وجود رغبة إنسانية وبينما تتحقق أهداف العرض ن طريق خدمة أهداف في معظمها اجتماعية تتحقق أهداف الطلب عن طريق خدمة أهداف في معظمها اقتصادية وهكذا نجد أن الإنسان عندما يشترك في العملية الإنتاجية من أجل الحصول علي العائد المادي يقوم بنشاطات غير اقتصادية ويعمل علي خدمة أهداف اجتماعية يقرها ويتأثر بها كما أنه في سعيه من أجل إشباع رغباته وتحقيق أهدافه غير الاقتصادية يشارك في العملية الإنتاجية يؤثر فيها ويلتزم بقوانينها .

إن السلع والخدمات التي يعمل النظام الاقتصادي علي إنتاجها تكون لها قيمة في حالة كونها سلعا وخدمات مطلوبة تأخذ في الاعتبار رغبات المستهلكين واحتياجاتهم ولما كان الأفراد هم الذين يقومون بالإنتاج وهم الذين يقومون بالاستهلاك فإنه لا يمكن فصل الفرد فصلا كاملا في المجتمع وتحديد دوره داخل نظام اجتماعي معين دون غيره فإذا كان الفرد في عمله كمنتج يقوم بدوره من خلال النظام الاقتصادي فإنه في عمله كمستهلك يقوم بدوره من خلال نظام غير النظام الاقتصادي .

إنه من غير الممكن أن يكون لمجتمع ما نظام اقتصادي يتعارض في تنظيماته وأهدافه مع الأهداف التي تسعى نظمه الاجتماعية الأخرى إلى تحقيقها ولهذا كانت التنظيمات الاجتماعية في أي مجتمع من المجتمعات مكملة لتنظيماته الاقتصادية ..... وكانت التنظيمات الاقتصادية أدوات إنتاجية لخدمة أهداف المجتمع وإشباع الرغبات المتزايدة لأعضائه .

سادساً : طبيعة الاقتصاد القومى :

إن معرفة الاقتصاد القومى ودراسته تعتبر من الأهمية بمكان كأن يتم التعرف علميا وعمليا على الدخل القومى وعناصره بالإضافة إلى تحديد مساهمة كل قطاع من القطاعات الاقتصادية فى الدخل القومى ، فهل الاقتصاد القومى زراعيا أم صناعيا أو تجاريا أو قطاع خدمات ، وفى المقابل ما هو نوع الاقتصاد القومى هل هو اقتصاد رأسمالى حر أم اقتصاد اشتراكى ، كل هذه المعلومات التى يحصل عليها المخططون ودارسو اقتصاديات التربية تساعدهم فى عملية ترشيد القرارات حين التخطيط للقطاع التربوى .

ويترتب على دراسة الاقتصاد القومى جملة من العوامل ومن جملة هذه العوامل على سبيل المثال أين يتم الاستثمار فى رأس المال البشرى ؟ وكيف يتم؟ هل نستثمر فى المناطق الريفية أم فى المناطق العمرانية ؟ فى مناطق ذات الدخل متوسط أم محدود أم عال ؟ ثم ماذا تعلم ولماذا كل هذه العوامل يتم دراستها حسب طبيعة كل بلد على حدة وليس هنالك من قاعدة واحدة تصلح لكل المجتمعات وكل الاقتصاديات المختلفة .

الأموال اللازمة : إن اقتصاديات التربية تعتبر عملية الاستثمار فى رأس المال البشرى بالإضافة إلى أوجه الإنفاق على القطاع التربوى ، فإذا كانت الموارد البشرية العامل الأول فإن الموارد المالية اللازمة لإعداد هذه الموارد البشرية وتنميتها وتدريبها وتخريجها تعتبر العامل الثانى من حيث الأهمية وتتناول دراسة الموارد المالية طرق الحصول على الأموال اللازمة للقطاع التربوى وتوزيع الأموال على أوجه الإنفاق المختلفة للمراحل الدراسية المتعددة .

التكنولوجيا المتوفرة أو المتاحة : إن دراسة ما هو متاح من تكنولوجيا وأساليب صناعية وعلمية من الأهمية بمكان حيث أن التربية والتكنولوجيا يكمل

أحدهما الآخر ، فكلما تقدمت التكنولوجيا فى بلد ما كلما زاد الطلب على الخريجين اللازمين لمواكبة سير التقدم ، ومن الملاحظ أن هناك علاقة ذات صلة وطيدة بين المتقدم التكنولوجى والتربية فكلاهما يؤثر على الآخر إما سلبا أو إيجابا .

وإن الدول الصغيرة المتخلفة ذات تكنولوجيا متواضعة محكوم عليها بالتبعية العلمية للتكنولوجيا المتقدمة ولذلك ستظل التبعية العلمية لمواكبة سير التقدم التكنولوجى ، وهذا أيضا عائد بطبيعته إلى اقتصاديات الدول التى تمتاز بعدم التنوع ولعل المساحة الجغرافية ذات أهمية خاصة بالنسبة للتقدم الاقتصادى ، ومن ثم التكنولوجى ، بالإضافة إلى مشكلة الكثافة السكانية أو الانفجار السكانى ، حيث يتسم استهلاك الموارد الطبيعية بمعدلات متسارعة .

ويعتبر الكثير من الاقتصاديين سبب النمو الاقتصادى وما يترتب عليه من تكنولوجيا متطورة و هذا التطور يختلف من بلد لآخر ومن حالة لأخرى ، فى الدول المتقدمة إلى حجم تلك الدول جغرافيا بالدرجة الأولى والكثيرة النسبية للموارد الطبيعية المتاحة والتكامل الاقتصادى فى هيكل اقتصاديات تلك الدول إذ لا تعتمد تلك الدول على وتيرة واحدة فى الإنتاج كما هو الحال فى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى وأكثر الدول المتقدمة صناعيا وتكنولوجيا.

واقتصاديات التربية التى تتمحور حول العملية التربوية شانها شان كل أنواع الاقتصاديات الأخرى تعنى أيضا بعملية إنتاجية ، فتعليم الأفراد وتخريجهم وتأهيلهم للحياة المنتجة تتطلب مدخلات تتمثل أيضا بالدرجة الأولى بالعناصر البشرية والأموال اللازمة ، ويفترض بالعملية الإنتاجية

التربوية – القطاع العام، أن تتوقع عائد أمن جراء استثمارها فى تعليم الأفراد بشكل مساهمات من هؤلاء الأفراد فى زيادة الدخل القومى لبلدها .

إذن فالعائد من جراء الاستثمار فى التربية لا يعود على المؤسسات التعليمية بالأرباح كالتى يجنيها أصحاب عوامل الإنتاج فى الزراعة أو الصناعة مثلا ، ولكنها تعود على المجتمع ككل كما ذكر آنفا من كسب لدخول الأفراد المتخرجين ، ومن اكتشافات واختراعات وبحوث تعود فى محصلتها النهائية للمجتمع ككل ، ويلاحظ مدى وثوق الصلة بين النظام التربوى عن طريق اقتصادياته والاقتصاد القومى من ناحية ثانية .

واقتصاديات التربية تعنى أيضا بالنفقات والتكاليف والعوائد الاجتماعية وهى تؤثر على الاقتصاد سلبا أو إيجابا فهذه الاقتصاديات تخضع لسلسلة من الإجراءات العملية المدروسة بهدف ترشيد هذا القطاع الحيوى للاستفادة القصوى منه ، شأنه شأن باقى أنواع الاقتصاد والعلاقة بين اقتصاديات التربية والاقتصاد القومى متبادلة وقوية بحيث يؤثر أحدهما على الأخر .

سابعا: مظاهر التنمية الاقتصادية :

إن عملية التنمية الاقتصادية هى عملية الانتقال من الوضع الاجتماعى المتخلف إلى الوضع الاجتماعى المتقدم أى نقل الاقتصاد القومى من حالة التخلف إلى حالة التقدم والتنمية الاقتصادية بهذا تكون وسيلة لتصحيح مسار وتركيب البنيان الاقتصادى والتعجيل فى نمو الدخل القومى بمعدل مرتفع يزيد على معدل الزيادة السكانية بهدف زيادة الدخل القومى الحقيقى للفرد ورفع المستوى المعيشى للسكان .

ويكون هناك فائض اقتصادى فى حالة انطلاق التنمية الاقتصادية فى الاتجاهين الرئيسى والأفقى فى مختلف مجالات الإنتاج بحيث يزيد الناتج

الكلى عن حاجة الاستهلاك ويتحول الباقى إلى سلع إنتاج تصديرية وخدمات وبواسطة تنويع وتعميق الإنتاج بما يؤدى إلى رفع الكفاية الإنتاجية واستغلال الموارد البشرية الاستغلال الأمثل ، وتتحرك التنمية الاقتصادية إلى الأمام فى جبهة عريضة منتجة فى نواحى متعددة للنشاط الاقتصادى فى وقت واحد على أساس عدم التجزئة فى العمليات المرجوة وحل المشكلات القائمة وتفجير كل الطاقات المادية والبشرية من أجل تسيير التنمية الصناعية إلى الزيادة فى الإنتاج إلى أقصى درجة ممكنة .

ومن أخطر ما تواجهه التنمية الاقتصادية التبعية التى تجعل الدول النامية مفتوحة لمختلف التقلبات الاقتصادية للدول المتنوعة وبالتالى يكون دخلها القومى مرتبطا بالتقلبات الاقتصادية مما يؤثر على بناء صرح التنمية الاقتصادية فيها ويجعل أمر التنمية صعبا بسبب عدم الاستقرار ويكون النمط الاقتصادى للدولة النامية ممثلا لصراع بين واقع النشاطات الاقتصادية وبين المشاكل المعوقة على كثرة الموارد الطبيعية وعدم وجود عقبات أمامها كعدم توفر رأس المال والخبرة الفنية والتكنولوجيا .

ومن أهم مظاهر التنمية الاقتصادية ومؤشراتها ما يلى :

تحول نسبة غالبة من قوة العمل عن الزراعة حيث أن التنمية الاقتصادية تستهدف تشجيع قوة العمل إلى الانتقال إلى قطاعات عمل أخرى مثل الصناعات التمويلية والنقل والمواصلات والتجارة وقطاع الخدمات العامة .

نمو الصناعات التحويلية التى تستخدم الموارد والخامات المحلية مما يساهم فى زيادة دخل الأفراد كما يساهم فى زيادة نشاط الحرف والمهن اليدوية وغير اليدوية .

زيادة نشاط التجارة والنقل والمواصلات والمصارف وقطاع التأمين وغير ذلك من الخدمات مما يؤدى إلى زيادة أعداد العاملين فى هذه الألوان من النشاط .

تراكم رأس المال ويعود ذلك إلى ارتفاع معدلات الإدخار التى هى نتيجة لارتفاع مستويات الدخول ، ويمكن أن نلاحظ هنا أن معظم الدول الآخذة بالتنمية الاقتصادية اللاحقة تعمل على تخصيص نسبة كافية من الناتج الكلى السنوى لهذا الغرض وحتى لا تعتمد على مصادر التمويل الخارجى .

حدوث تغير فى أنماط الاستهلاك فيقل الإنفاق على المواد الغذائية بينما يرتفع الإنفاق على السلع الكمالية مثل الأدوات المنزلية والملابس والأجهزة الكهربائية ووسائل النقل وغيرها والملاحظ هنا أن الإنفاق الاستهلاكى يزداد بنسبة أحيانا تفوق نسبة الزيادة فى دخول الأفراد وهذه الظاهرة ملحوظة فى كثيرا من البلدان النفطية .

تزايد نسبة الطلب على التعليم ويؤدى ذلك إلى انتشار المدارس والجامعات وذلك لسد الحاجة لتخريج العمالة المدربة القادرة على العمل فى الأنشطة الاقتصادية الجديدة وكذلك لتوفير الفنيين والإداريين والقياديين الذين يتم الاعتماد عليهم فى تطوير برامج التنمية الاقتصادية .

تحسين نوعية السكان وذلك نتيجة لانتشار التعليم وتحسين مستوى المعيشة وتحرص بعض الدول على انتقاء العمالة المهاجرة إليها وفق معايير معينة حتى تقلل من العمالة الهامشية التى يمكن أن تؤثر سلبا على نوعية السكان .

زيادة تحسن المركز الاقتصادى والاجتماعى للمرأة وذلك لدخولها ميادين الحياة العامة واضطلاعها بمسئوليات العمل مثل الرجل ، مما يجعلها

فى مركز الاستقلال الاقتصادى ويساهم فى تحقيقها لذاتها .

تزايد حجم المشاريع الاقتصادية الضخمة أو ما يطلق عليها بالتصنيع الثقيل وتقل بالمقابل الصناعات الحرفية واليدوية وذلك لهجرة العمالة إلى المشاريع الكبيرة الأكثر ربحا وضمانا .

التقليل من الاعتماد على مصادر التمويل الأجنبية وذلك لتوفر رءوس الأموال إضافة إلى الإمتناع عن تصدير الموارد الأولية أو المواد الخام .

ثامنا : القضايا التي تثيرها المشكلة الاقتصادية : -

بحكم التطور الاجتماعي والاقتصادي السريع وبحكم المتغيرات الدولية وتشابك المصالح وارتباط الدول ببعضها أصبح موضوع المشكلة الاقتصادية يثير جوانب جديدة لم تكن مطروحة من قبل من أهمها ما يلي :

أولا : الانفجار السكاني في الدول النامية والتهامها كل معدلات التنمية بها :

1. ومشكلة التضخم أو الازدحام السكاني في الدول النامية (آسيا وأفريقيا، وأمريكا الجنوبية) هي قضية حديثة العهد ابتليت بها هذه الدول في القرن العشرين بالذات نتيجة ثبات معدلات المواليد مع الهبوط التدريجي في معدلات الوفيات نتيجة التحسين في تدابير الوقاية الصحية وارتفاع مستوى المعيشة .
2. وتتراوح الزيادة السكانية في الدول النامية سنويا ما بين 2٪ و3٪ من إجمالي السكان فكانت النتيجة تعثر كل تجارب وأساليب التنمية بأغلب دول العالم الثالث وتراجع معدل النمو في بعضها .
3. والمشكلة السكانية منتفية بالنسبة للدول المتقدمة علي خلاف الدول النامية ذلك أن هناك علاقة وثيقة بين التقدم وبين معدل التناسل فالثابت أنه كلما ارتفع مستوى الفرد أو الدولة قل نسلها وكلما انخفض هذا المستوى

كثر نسلها تلك سنة الله في خلقه أحقر الكائنات هي أكثرها نسلا وأكثرها وفاة وأرقاها هي أقلها نسلا وأطولها عمرا .

وعليه فإنه إذا كان تنظيم النسل في المجتمعات المختلفة من شأنه المساعدة علي سرعة تنميتها وتقدمها فإن بلوغ هذه المجتمعات لدرجة معينة من النمو والتقدم من شأنه ايضا ضبط عدد سكانها تلقائيا حفاظا علي مستوى معيشتها.

ثانيا : تسابق دول العالم اجمع متقدمة كانت هذه الدول أو نامية في التسلح والإنفاق العسكري مما أثر علي معدلات التنمية :

1. من المعروف أن لدى كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي من الترسانات النووية ومخزون السلاح الذري ما يكفي لتدمير الكرة الأرضية وما عليها أكثر من عشرين مرة ويذكر بعض الخبراء أنه لو اكتفت إحدى الدولتين العظمتين بمخزون يكفي لتدمير العالم مرة واحدة بدلا من عشرين مرة لفاض من ميزانيتها ما يغطي مشروعات الإنتاج والخدمات ليس في هذه الدولة فحسب بل في هذه الدولة فحسب بل في العالم أجمع.
2. وفي تقرير اذاعته هيئة الأمم المتحدة في ديسمبر سنة 1977م ان أكثر من 400 الف (اربعمائة الف) عالم وباحث في دول العالم المختلفة يكرسون جهودهم لخدمة الإنتاج الحربي والدمار . وإن عدد الجنود في العالم 22مليونا وعدد العاملين في الصناعات العسكرية والخدمات المتصلة بالجيوش 60 مليونا وإن مجموع هذا العدد وهو 82مليونا يتجاوز عدد المدرسين في جميع المدارس والمعاهد والجامعات في جميع دول العالم .
3. ولقد ناقش تقرير هيئة الأمم المتحدة المشار إليه أفكارا سائدة علي أنها حقائق وأثبت بطلانها ومن قبيل ذلك :

أ- ليس صحيحا أن الإنفاق العسكري يوفر عملا للملايين من الناس إذ أثبت أن إنفاق مليار دولار علي الصناعات العسكرية يوفر عملا يؤديه 76 الف شخص وإذا

أنفق المبلغ داته علي صناعات مدنية فإنه يوفر عملا يؤديه 100الف شخص وإذا أنفق علي الخدمات العامة والمرافق الأساسية فإنه يوفر عملا يؤديه 112 الف شخص .

ب - ليس صحيحا أن تكنولوجيا الصناعات العسكرية تؤدي إلي تقدم محسوس في تكنولوجيا الصناعات المدنية فصناعة السيارات مثلا وهي من أضخم الصناعات في العالم لم تستفد شيئا من التكنولوجيا العسكرية الحديثة هذا فضلا عن أن الصناعات العسكرية تحتكر لنفسها وتحرم الصناعات المدنية من جيش جرار من أكفأ العلماء واقدر المهندسين في العالم ويتجاوز هذا الجيش أربعمائة ألف عالم ومهندس .

جـ - ليس صحيحا أن سباق التسلح والتكافؤ النووي يؤدي إلي منع الحروب أو حتى يؤدي إلي تقليلها إذا أثبتت الإحصائيات أن عدد الحروب التي اشتعلت خلال السنوات التي بلغ فيها سباق التسلح أقصاه أي من سنة 1945 حتى سنة 1970 هو 97 حربا وهو ما لم يشهده التاريخ قط .

ثالثا : حمى الاستهلاك التي تسود العالم اليوم .

1. لقد صار الإنسان بدوره في الدول المتقدمة والنامية علي السواء مجرد أداة استهلاك لا هم له إلا أن يبذل مزيدا من الجهد كي يزداد دخله ويحصل علي ما يشتري من أدوات استهلاك أدى ذلك إلي تداعي القيم الخلقية وشيوع أسلوب البذخ وامرض التخمة وضياع الفائض وتبديد الثروة .
2. وقد ظهر جليا اليوم أن مرد المشكلة الاقتصادية أساسا سوء استهلاك سواء كان ذلك الاستهلاك علي المستوى الفردي أو الحكومي أو حتى علي مستوى الإنتاج .
3. والواقع أننا نحتاج إلي قيم جديدة في السلوك من شأنها ترشيد أنماط وأساليب الأفراد والجماعات والحكومات في الاستهلاك فالزيادة الكبيرة

في الاستهلاك في عالم اليوم هي أكبر مما تتحمله طاقة الإنتاج ولقد كان ذلك من أهم الأسباب في ظهور هذا العجز الدائم في ميزان مدفوعات أغلب دول العالم متقدمة كانت أو نامية وفي فشل كافة محاولات الحد من الأسعار وتزايد التضخم .

4. ليس المطلوب هو التقشف ولكن ترشيد الاستهلاك سواء علي مستوى الأفراد أو الشعوب أو الحكومات وليس من سبيل لذلك سوى أمرين : القانون الصارم والقدوة الطيبة ولا يغني أحدهما عن الآخر فليس هناك قيمة للقانون الصارم بغير القدوة الصالحة التي تعطي النموذج والمثال وليس هناك قيمة للقدوة الصالحة من غير قانون صارم يردع النفوس الضعيفة .

رابعا : تعاظم الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية .

1. أصبح العالم اليوم يرتبط بعضه ببعض بفضل وسائل الاتصال الحديث وبحكم تبادل المنافع ارتباطا وثيقا بحيث أصبح أي نفع أو ضرر يلحق بإحدى الدول يعم بخيره أو بضرره سائر دول العالم .
2. ويكفي للدلالة علي تعاظم الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية أن الدول المتقدمة (أمريكا الشمالية وأوروبا واستراليا) وإن كانت تمثل اقل من 25٪ من سكان العالم إلا أنها تحظى بأنها تحصل علي أكثر من 75٪ من الدخل العالمي بينما تحصل الدول النامية (آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية) بما فيها دول البترول علي 25٪ المتبقية من هذا الدخل مع أن عدد سكانها يتجاوز أرباع سكان العالم .

تاسعاً : تفسير النمو والتنمية الاقتصادية :

تتعدد نماذج النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بتعدد المحاولات التى واكبت الثورة الصناعية منذ بداية القرن الثانى عشر مرورا بالتجارب

الرأسمالية والاشتراكية وانتهاء بالنموذج الغربى الصناعى الذى أخذ يسود العالم فى نهاية القرن العشرين ، ويعتبر آدم سميث أول من وضع أسس بناء نظرية فى النمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية .

كما ركزت النماذج المعروفة للنمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية بوجه على وصف كيفية التخطيط للتقدم وزيادة الارتقاء فى كافة المجالات التى يحتاجها المجتمع ، إضافة إلى الاتجاهات والقيم الفردية التى يجب تطويرها أو الحفاظ عليها حتى يواكب الأفراد الطفرة المادية نتيجة لحدوث التنمية ويعتبر كل من آدم سميث وروبرت ومالتس من الأوائل الذين أبرزوا دور التخصص وتقسيم العمل والمقايضة والنمو السكانى كعناصر أساسية فى تسريع عملية النمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية .

التفسير الكلاسيكى للنمو الاقتصادى : لقد أسهمت مجموعة من العلماء ورواد الاقتصاد بتفسير النمو الاقتصادى من الناحية الكلاسيكية وتقوم فكرة هذا النوع من التفسير على أن النمو الاقتصادى ما هو إلا سياق أو تنافس بين عاملين وهما الزيادة فى عدد السكان والتقدم فى الأدوات والأجهزة والأساليب الفنية المستخدمة فى الإنتاج فإن الذى عادة ما يتغلب فى البداية هو الأساليب الفنية فى الإنتاج ولفترة زمنية محددة وهنا يحدث نمو اقتصادى ملموس ويمكن قياسه، إلا أن تزايد السكان تكون له الغلبة فى النهاية مما يؤدى إلى تقليص النمو الاقتصادى ونهايته وحدوث ما يعرف بالركود الاقتصادى .

ويلاحظ خلال التفسير الكلاسيكى للنمو الاقتصادى عدة ملاحظات والتى من أهمها ما يلى :

إن النمو الاقتصادى نتيجة للظروف الطبيعية مثل الحرص على الربح والحرية فى العمل والكسب.

إن هذا التفسير يؤمن بانقسام المجتمع إلى طبقات تقليدية وهى كالتالى :
(الراسماليين الكبار وملاك الأرضى والعمال المأجورين) بل أن تقسيم المجتمع بهذا الشكل هو الضمان لاستقرار المجتمع وتطوره .

3- هذا التفسير يعترف بحدوث أزمات قد تعوق النمو الاقتصادى منها ندرة الموارد الطبيعية والزيادة فى أعداد السكان وغيرها .

نظرية رستو Rostw (نظرية المراحل الخمس)

يعتبر رستو Rostw من الرواد الذين قاموا بالتأثير بشكل مباشر فى التفسير النظرى للنمو الاقتصادى من خلال نظريته التى تسمى بنظرية المراحل الخمس وتتلخص الفكرة العامة لهذه النظرية بأن تحقيق النمو الاقتصادى لأى مجتمع يمر بخمسة مراحل لكى يصل هذا المجتمع إلى مراحل النضج الاقتصادى ، وتتمثل المراحل الخمس لهذه النظرية فى المراحل الخمسة التالية :

1- المرحلة التقليدية 2 - مرحلة التهيؤ للانطلاق.

3- مرحلة الانطلاق. 4- مرحلة النضج الاقتصادى 5- مرحلة الاستهلاك

المرحلة الأولى – المرحلة التقليدية :

وفى هذه المرحلة يعمل غالبية السكان بالزراعة فى ظل انخفاض فى الإنتاجية وعدم إدراك للظروف الطبيعية المحيطة بهم ، أما السلطة والنفوذ فتتركز بايدى ملاك الأرض .

المرحلة الثانية - مرحلة التهيؤ للانطلاق :

ويتميز المجتمع فى هذه المرحلة بظهور تحولات فى قطاعات الصناعة والزراعة والنقل والمواصلات والتجارة ، كذلك يسود المجتمع فى هذه المرحلة تغيرات فكرية وعادات منها على سبيل المثال انتشار التعليم والرغبة فى التخلص من مظاهر الإقطاع والدعوة للتحرر .

المرحلة الثالثة – مرحلة الانطلاق :

تعتبر هذه المرحلة من أهم مراحل التطور الاقتصادى وهى مرحلة قصيرة نسبيا إذا قدرت بعشرة أو عشرين سنة على وجه التقريب . ويتم فى هذه المرحلة القضاء على المعوقات التى تحول دون تحقيق النمو الاقتصادى ، ومن الإنجازات الكبرى فى هذه المرحلة ما يحدث من تغيرات جذرية على هيكل الإنتاج عن طريق إضافة طرق ووسائل جديدة . والانطلاق فى تقدير روستو Rostw يختلف من مجتمع إلى آخر وفى بعض المجتمعات فإن التقدم التكنولوجى لعب دورا أساسيا بالإضافة إلى ظهور فئة من القادة السياسيين كان أهم أثر مباشر فى عملية الانطلاق كما يمكن أن يحدث الانطلاق نتيجة لحدوث ثورة اجتماعية سياسية تغير البناء الاجتماعى والسياسى .

المرحلة الرابعة – مرحلة النضج الاقتصادى :

يقدر رستو أنه بعد 60 سنة تقريبا من حدوث المرحلة الأولى يصل الجميع إلى مرحلة النضج الاقتصادى ، وهذا يعنى أن المجتمع يبدأ جنى ما حققه فى المرحلة الثلاثة السابقة فتتقدم العلوم والمعارف ويزداد الإنتاج الصناعى ويرتفع مستوى العمالة وتظهر الصناعات الكمالية أو الاستهلاكية مثل السيارات والتليفزيون والمعدات الكهربائية .

المرحلة الخامسة - مرحلة الاستهلاك :

وهذه المرحلة تعتبر الأخيرة فى سلسلة نظرية المراحل الخمسة حيث يكتمل النمو الاقتصادى ولا يصل المجتمع إلى هذه المرحلة إلا بعد أن يحقق النضج الكامل فى النواحى العلمية والتكنولوجية ويرتفع مستوى دخل الفرد ، وتتميز هذه المرحلة بارتفاع السلوك الاستهلاكى لدى الأفراد ارتفاعا كبيرا كما أن جزءا كبيرا من موارد المجتمع تذهب لأغراض الترقية والضمان الاجتماعى والخدمات الصحية وغيرها . (Rostow , 1960 , P82-108)